الاولى المضمومة التبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاكيد لان الفارق
انما هو التاء المضمومة وقد حذفت ولو حذفت الثانية المفتوحة التبس
بالمبني للمفعول من مضارع فعل المضاعف وفاعل وفعلل وما تضمنه
هاذا البيت من زيادتي وبعد انقضاء الكلام على هاذا الفصل نشرع في
الكلام على ما يليه وهو باب الامر بالصيغة وسمي بذلك لاختصاصه
بالصيغة المخصوصة دون اللام فنقول الامر اي فعل الامر كلمة
بسكون اللام افادت الطلب خرج بهاذا القيد ما لا دلالة له عليه اصلا
كالمضارع وفعل التعجب وخرج بتقييد كون الافادة للطلب بذاتها
اي بنفسها لا بانضمام شيء اخر اليها ما افاد بواسطة نحو لا تضرب و
لتضرب فان دلالتهما عليه بواسطة حرف النهي والامر ولا بد مع
ذالك ان تكون قابلة للياء المعهودة في هاذا المقام وهي ياء المخاطبة
الفاعلة التي هي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور كهب فانه دال
على الطلب بذاته وقابل للياء فنقول هبي فخرج بهاذا القيد حرفا
النهي والاستفهام ولام الامر واسم الفعل كنزال والمصدر الدال
عليه كضربا زيدا وحرف الردع نحو كلا بمعنى انته ومن علامته ايضا
قبوله لنون التوكيد وهو شايع بين النحاة لكن قال ابو حيان كونها
علامة للامر مستلزم لان لا توجد في غيره ضرورة ان علامة الشيء ما
توجد فيه ولا توجد في غيره وهاذا فاسد فقد وجدت في المضارع بشرط
لم فلم يظهر بهاذا انها لا تكون علامة الفعل الامر اذا شاركه فيها
غيره وخص هاذا المذكور وهو الامر بالصيغة بامر من قد حضر اي بامر
المخاطب مذكرا كان او غيره مفردا او غيره وليس ذلك للمخاطب مطلقا
بل اذا الفاعل بني فعله كاصطبرا بابدال النون الخفيفة الفا فعلم
من هاذا ان الغايب ونايب الفاعل لا يؤمران بالامر بالصيغة بل بالامر
باللام المتقدم بيانه وانما خصوهما بذلك لقلة استعمال الامر فيهما وكثرته
في غيرهما فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار وما اشتمل عليه

هاذان

٤٩

هاذان البيتان من زيادتي على الاصل واعلم ان الامر بالصيغة على الفعل
مضارع جزم بالبناء للمفعول اي مجزوم جار في حذف الحركات والنونات
واحرف العلة التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته
مثل حركات المضارع وسكناته اي لا تخالف صيغة الامر صيغة المضارع
الا فيما ياتي بيانه ولما كان قولنا على الفعل مضارع جزم جار ربما يتوهم
منه اختيار انه مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين والاخفش استدركنا
ذالك بقولنا لكن بالتشديد بناؤه حتم بالبنا للمفعول هو مذ
هب البصريين الا الاخفش وهو الصحيح لان الاصل في الافعال البنا
وهاذا لم يشبه الاسم فيعرب ومذهب الكوفيين فيه تعسف وذلك
انهم يقولون ان الامر المذكور ليس بمبني بل هو مجزوم بلام طلب
مقدرة واصل افعل لتفعل فحذفت اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال
ثم حرف المضارعة خوف التباسه بالمضارع ثم جلبت همزة الوصل توصلا
للنطق بالساكن وليس بالوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما
ذكروه خلاف الاصل ولا يترتب وبيان حكمه من زيادتي وانما اجري
مجرى المجزوم لان الحركات والنونات علامة الاعراب فاشبه البنا
ولذلك لم تحذف منه نون جماعة النسا هاذا وقد تقرر ان الامر مقتطع
من المضارع على الاصح وليس بصيغة مستقلة فاذا اردت اقتطاعه منه
فانظر في المضارع الذي تريد تقطعه منه فهو لا يخلو اما يكون ما بعد
حرف المضارعة منه متحركا او ساكنا فان يكن ما بعد حرف زايد منه
وهو حرف المضارعة اتى محركا نحو قد حرج فزايدا لا تثبتا بقلب النون
الخفيفة الفا بل احذف الحرف الزايد وهو حرف المضارعة ليلا يلتبس
بالمضارع ثم بعد الحذف المذكور جيء بما بقي من المضارع كما في فعل
مضارع قد حرجا بصيغة المبني للمفعول والالف للاطلاق وما زايده
بيت الكتاب ومجرور رضاه اي تفعل الامر بعد حذف زايد المضارعة
كالمضارع المجزوم بحسب الصورة لموافقة معنى ما فيه لام الامر

Copyright © King Saud University